محضر الاجتماع الثاني عشر

للجنة المعايير المهنية والرقابية

للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

(الأرابـــوساي)

خلال الفترة من 27- 30 يناير 2019

الدمام - ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية

عقدت لجنة المعايير المهنية والرقابية اجتماعها الثاني عشر بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة من 27-30 يناير 2019 بناء على الدعوة الكريمة الموجهة من معالي الدكتور حسام بن عبد المحسن العنقري رئيس ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية ، لاستضافة الاجتماع المذكور وبمشاركة ممثلي الأجهزة الأعضاء وممثل الأمانة العامة في اللجنة وممثل مبادرة تنمية الإنتوساي وهم:

ديوان المحاسبة بدولة الكويت		
الدكتور/ سعود غصاب الزمانان	**مدير إدارة التدريب والعلاقات الدولية**	**رئيس اللجنة**
الأستاذ / علي علي النصار	**كبير مدققين**	**عضو**
الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية		
الأستاذ/ علاءالدين عبد الرحمن عباس	**وكيل وزارة**	**نائب الرئيس**
الأستاذ/ علي محمد حسين دويدار	**وكيل وزارة**	**عضو**
الأمانة العامة		
الأستاذ / منجي الحمامي	**المشرف العام في الأمانة**	**مقرر**
ديوان المحاسبة المملكة الأردنية الهاشمية		
الأستاذ / جميل الخطيب	**مدير الرقابة على قطاع المال والاقتصاد**	**عضو**

الأستاذ/ محمد الشخاتره	مدقــق	عضو
ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية		
الأستاذ/ عادل بن سالم باربود	مدير رقابة أداء الشركات	عضو
الأستاذ/ إبراهيم بن محمد الجعفري	مراقب مالي	عضو
ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق		
الأستاذ/ زهير سركيس توما	مدير عام	عضو
الدكتور/ عبدالكريم خلف سودي	خبير	عضو
المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية		
الأستاذ/ بوشعيب بيبط	رئيس غرفة التدقيق والبت في الحسابات	عضو
الأستاذ/ محمد أبــاية	رئيس فرع	عضو
مبادرة الإنتوساي للتنمية		
الأستاذ عبدالحكيم بن الأزرق	ممثل مبادرة الإنتوساي للتنمية	

وافتتح الاجتماع، سعادة الأستاذ سعيد بن سعد الشهراني مدير عام فرع ديوان المراقبة العامة بالمنطقة الشرقية نيابة عن معالي الدكتور حسام بن عبد المحسن العنقري رئيس ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية بالترحيب بالمشاركين متمنيا لهم طيب الإقامة وأن تتكلل أعمال اللجنة بالنجاح.

كما ألقى الدكتور سعود الزمانان، رئيس اللجنة وممثل ديوان المحاسبة بدولة الكويت كلمة عبر فيها عن شكره لمعالي الدكتور حسام بن عبد المحسن العنقري وكافة أعضاء ديوان المراقبة العامة على حسن الاستقبال والضيافة وتوفير كل الظروف الملائمة لنجاح الاجتماع. كما أثنى على جهود أعضاء اللجنة لإنجاح مهام اللجنة.

وانتقلت اللجنة بعد ذلك إلى دراسة ومناقشة مختلف البنود المدرجة في جدول الأعمال واتخذت بشأنها المقترحات التالية بغية عرضها على المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم.

البند الأول: إقرار مشروع جدول الأعمال:

بعد أن استعرض رئيس اللجنة بنود جدول الأعمال، تقرر إدخال التعديلات عليه وإقراره.

البند الثاني : مناقشة المقالات العلمية والأوراق البحثية ذات العلاقة بالمعايير:

شكر رئيس اللجنة أعضاءها على المقالات التي قاموا بإعدادها ودعاهم إلى عدم التقيّد بالتطرق إلى مختلف عناصر المعيار بل السعي إلى تقديم صورة مبسطة حول الموضوع الذي يغطيه المعيار وأهم الجوانب التي يراها محرر المقال هامة. ثمّ قامت اللجنة بدراسة المقالات وإدخال التعديلات عليها وطلبت إحالتها إلى الأمانة العامة كمادة تدرج ضمن الباب المخصص للمعايير ويتعلق الأمر بالمقالات التالية:

1- المعيار (1701) مسائل التدقيق الرئيسية في تقرير المدقق:

تناولت هذه الورقة البحثية المقدمة من قبل ديوان المحاسبة بدولة الكويت مفهوم مسائل التدقيق الرئيسية وتتمثل في المسائل التي يراها المدقق أكثر أهمية عند قيامة بالتدقيق على البيانات المالية. ثمّ تم التطرق إلى كيفية اختيارها وتوصيلها إلى مستخدمي هذه البيانات.

2- المعيار (5300) الدليل الإرشادي للتدقيق حول تكنولوجيا المعلومات :

تناولت في هذه الورقة المقدمة من قبل ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية التعريف بمفهوم الرقابة على تقنية المعلومات وخصوصيتها التي تعلقت بإطار هذه الرقابة والمتطلبات العامة والخاصة المتصلة بتدقيق تكنولوجيا المعلومات ليتم في نهاية المقال إبراز خصوصيات التقرير.

3- المعيار (5450) التوجيهات بمراجعة أنظمة معلومات الدين العام :

تناولت هذه الورقة المعدة من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق تم استعراض المعيار الدولي (5450)"التوجيهات بمراجعة أنظمة معلومات الدين العام" ، حيث تناول هذا الدليل مجموعة من المراحل في عملية التدقيق تتمثل **في التخطيط** من خلال فهم العمليات المرتبطة بالنظام وأدوات ضبطه والمخاطر المتأصلة في بيئة تكنولوجيا المعلومات و في **تقويم الضوابط العامة** التي تمكن من حماية البيانات وبرامج التطبيقات وضمان استمرار عمليات الحاسوب و في **تقويم ضوابط التطبيق** التي تساعد على ضمان صحة الإذن والسلامة والدقة وصلاحية المعاملات.

4- المعيار (5700) دليل تدقيق مكافحة الفساد :

تناول هذا المقال المقدم من قبل الجهاز المركزى للمحاسبات بجمهورية مصر العربية العنصر الأول من هذا المعيار المعد من قبل والمتعلق بضرورة مكافحة الفساد حيث تم في مرحلة أولى التعريف بمفهوم الفساد وأنواعه وأسبابه ليصل إلى تحديد دور الأجهزة العليا لمكافحته والتي حددها في خمس أوجه تم ذكرها على سبيل المثال على غرار تضمين قضايا الفساد والمخالفات في عمل التدقيق الروتيني الذي يؤديه جهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة وتوفير وسيلة للإبلاغ عن حالات المخالفة والتعاون مع المؤسسات الأخرى في مكافحة الفساد.

5-المعيار (5800) دليل حول العمليات الرقابية التعاونية :

تم من خلال هذه الورقة البحثية المعدة من قبل ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية التعريف بالرقابة التعاونية وأنواعها والمتطلبات لنجاحها انطلاقا من مرحلة الإعداد كمهمة الرقابة التعاونية (تحديد الأهداف من المهمة والأجهزة المشاركة...) مرورا بمراحل تنفيذ المهمة للوصول إلى مرحلة إعداد التقرير الوطني والتقرير المشترك إضافة إلى تقييم ومتابعة التعاون الرقابي.

6- المعيار (9400) الخطوط التوجيهية لتقييم السياسات العمومية :

من خلال هذه الورقة المعدة من قبل المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية تم التعريف بمفهوم تقييم السياسات العمومية والمتمثل في تقدير قيمة هذه السياسة من حيث أهدافها وطرق تنزيلها على أرض الواقع ونتائجها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، وقياس مستوى الأداء والأساليب المعتمدة لتنفيذها.

7- دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تقييم دور الحكومات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة :

تناول هذا المقال المقدم من ديوان المحاسبة بدولة الكويت الدور المطلوب من الأجهزة العليا للرقابة في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة والمناهج الأربعة التي اعتمدت في الانكوساي 22 في أبوظبي والمتعلقة بتقييم مدى جاهزية الحكومات ورقابة أداء البرامج الحكومية وتقييم تنفيذ هدف التنمية المستدامة 16 والمتعلق ببناء مؤسسات تعمل وفق مبادئ الشفافية والمساءلة. فيما يتمثل المنهج الأخير في أن تكون الأجهزة العليا للرقابة مثالا يحتذى به في الشفافية والمساءلة.

وبعد مناقشة اللجنة لهذه المقالات وإجراء التعديلات اللازمة أوصت بنشرها بموقع المنظمة على شبكة الانترنت ونشر هذه المقالات في الأعداد القادمة من مجلة الرقابة المالية.

البند الثالث : مناقشة الجزء الأول من دليل الرقابة المالية مرحلة التخطيط – المقدم من الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية:

قدم رئيس وأعضاء اللجنة الشكر والتقدير للجهود المبذولة من قبل أعضاء الجهاز المركزى للمحاسبات بجمهورية مصر العربية باللجنة وقد قام الأستاذ علاء الدين عبد الرحمن محمد والأستاذ علي محمد حسين دويدار ممثلا الجهاز المصري في اللجنة باستعراض المراحل التي تم اتباعها في إعداد دليل الرقابة المالية –مرحلة التخطيط- منذ آخر اجتماع للجنة وذلك وفق المنهجية التي اعتمدتها. فقد تمّ نشر المسودة على الموقع الإلكتروني للمنظمة وقيام الأمانة العامة بمخاطبة الأجهزة الأعضاء للإطلاع واقتراح التعديلات عليها. وتلقت في ذلك **إجابات من رؤساء الأجهزة الأعضاء بكل من الكويت وسلطنة عمان بدون ملاحظات مع تقديرهم للجهود المبذولة و كذلك** ملاحظات من الأجهزة الأعضاء في كلّ من العراق والبحرين والسودان وفلسطين والأردن والجزائر تمت إحالتها إلى الفريق المكلف بإعداد الدليل وإلى رئيس اللجنة. وتدخل رئيس اللجنة لتقديم الشكر على العناية التي أولتها هذه الأجهزة لمشروع الدليل ولأهمية ملاحظاتهم في الرفع من جودة الدليل. ثم انطلقت اللجنة في دراسة الملاحظات التي وردت في ضوء التعقيب الذي أعده الفريق المكلف واتخاذ ما رأته مناسبا. و يعرض المرفق 1 الملاحظات التي وردت على اللجنة ونتائج دراستها. وقد أشار رئيس اللجنة إلى ضرورة تعميم مثل هذه الملاحظات و التعليقات على أعضاء اللجنة ضمن ملف الاجتماع للإطلاع عليها ودراستها في وقت كاف. كما قام الفريق المكلف بإعداد الدليل بعرض الإضافات التي قام بإدراجها ويوضح الجدول التالي تفصيلا لهذه الإضافات:

رقم معيار الإنتوساي	إسم المعيار	رقم الصفحة
1501	أدلة الرقابة – اعتبارات محدّدة لبنود مختارة	16
1505	التأكيدات الخارجية	17
1580	الاقرارات الخطية	18
1402	اعتبارات رقابية تتعلق بهيئة تستخدم منظمة للخدمات	65

1620	اعتبارات استخدام عمل خبير التدقيق	66
• تم تعديل نماذج أوراق العمل تحليل المخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة لدمج تحليلها على مستوى البنود مع تحليلها على مستوى القوائم المالية حيث أن ذلك سيؤدى لاختصار أوراق العمل مع تحقيق ذات الهدف. • كما تم إدراج نموذج لتجميع نتائج تلك البيانات لكل نوع من أنواع المخاطر		

وبعد التداول في شأنها تم إدخال التعديلات عليها وإقرار إضافتها.

وتوصي اللجنة بعرض المسودة النهائية لدليل الرقابة المالية –مرحلة التخطيط-على المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم لإعتماده، كما طلبت اللجنة من الأمانة العامة نشر جدول الملاحظات المتعلقة بدليل الرقابة المالية - مرحلة التخطيط- على موقع المنظمة.

البند الرابع: مناقشة الجزء الثاني من دليل الرقابة المالية مرحلة التنفيذ المقدم من الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية

اطلعت اللجنة على مسودة دليل الرقابة المالية –مرحلة التنفيذ- وبعد التداول في ما يستوجب من تعديلات وفقا لمعايير الإنتوساي، أوصت اللجنة بأن يقوم الجهاز المركزي للمحاسبات بموافاة رئيس اللجنة بنسخة من الدليل بعد إدخال التعديلات عليه في موعد أقصاه 20 فبراير 2019، ونشر المسودة على الموقع الإلكتروني للمنظمة وقيام الأمانة العامة بمخاطبة الأجهزة الأعضاء للإطلاع واقتراح التعديلات عليها في غضون شهرين إلى حين اعتماد صيغته النهائية. كما تم الاتفاق على تكليف الجهاز المركزى للمحاسبات بجمهورية مصر العربية بالبدء في إعداد الجزء الثالث من هذا الدليل والمتعلق بمرحلة إعداد التقرير. وتدخل السيد المنجي الحمامي للإشارة باعتبار أن المنظمة العربية هي أحد المنظمات الإقليمية للانتوساي فهي مطالبة بإرساء إجراءات لضمان جودة منتجاتها يتم اتباعها عند إصدار مثل هذه الأدلة. كما قدمت اللجنة ورقة بشأن التذكير بإجراءات ضمان الجودة الخاصة بلجنة المعايير المهنية.

وتوصي اللجنة بقيام الأمانة العامة بنشر المسودة على الموقع الإلكتروني للمنظمة وقيام الأمانة العامة بمخاطبة الأجهزة الأعضاء للإطلاع واقتراح التعديلات عليها في غضون شهرين إلى حين اعتماد صيغته النهائية.

البند الخامس: مناقشة ما تم بشأن اجتماع لجنة متابعة إعداد الخطة التشغيلية للمخطط الاستراتيجي 2018 – 2022م وإعداد انجازات خطة عمل 2018 والخطة التشغيلية لسنة 2019 وأهم أنشطة اللجنة لسنة 2020.

استعرض نائب رئيس اللجنة وممثل الجهاز المركزى للمحاسبات بجمهورية مصر العربية نتائج مشاركته في أعمال لجنة متابعة إعداد الخطة التشغيلية للمخطط الاستراتيجي للمنظمة حيث أوضح أنه في إطار تنفيذ القرار 2018/252 للمجلس التنفيذي 56 المنعقد بتونس يومي 28 و 29 مارس 2018 وتم اعتماد الصيغة التالية لإعداد الخطط التشغيلية للمخطط الاستراتيجي للمنظمة 2018-2022 :

- ضبط هيكلة جديدة تتماشى مع أولويات المخطط الاستراتيجي.

- تفويض المجلس التنفيذي كل من رئيس المجلس والأمين العام ورؤساء اللجان بتوزيع أولويات المخطط الاستراتيجي على الهياكل المكلفة بالتنفيذ.

- قيام هياكل التنفيذ بضبط البرامج والمشاريع.

- قيام لجنة المخطط الاستراتيجي بدراسة شمولية وتناسق البرامج والمشاريع والمؤشرات حسب أفضل الممارسات.

- العودة إلى الفريق المفوض في حال وجود حاجة للتحكيم بين الخيارات المطروحة في تحقيق الأولويات.

وتبعا لذلك عقدت لجنة متابعة إعداد الخطة التشغيلية اجتماعها الأول بتونس خلال الفترة من 10 إلى 13 سبتمبر2018 بحضور ممثل عن رئيس المجلس التنفيذي ورؤساء اللجان أو من

ينوب عنهم وممثل مبادرة تنمية الانتوساي للنظر في نتائج مرحلة الإعداد لضبط الخطة التشغيلية.

وتمّ الاتفاق على أن تتولى لجنة المعايير المهنية والرقابية الاضطلاع بتنفيذ الأولوية الشاملة الرابعة والمتعلقة بمساندة الأجهزة في تطبيق المعايير.

وأشار السيد رئيس اللجنة بأن المنهج الذي اتخذته اللجنة منذ إعدادها لخطة عملها لسنة 2018 هو الاستناد إلى الأولويات التي وردت بالمخطط الاستراتيجي حيث استعرض في البداية الخطة التفصيلية لسنة 2018 وما تم إنجازه منها والإجراءات التي قامت بها اللجنة خلال السنة ثمّ تقديم الأنشطة المزمع تنفيذها خلال سنة 2019 حسب الأهداف الفرعية للاولوية الشاملة 4 و وفق الأنموذج المعد من قبل لجنة المتابعة وكذلك أهم الأنشطة لسنة 2020. وبعد الإطلاع عليها ومناقشة محتواها وإدخال التعديلات عليها تم إقرارها و إرفاقها بالمحضر حسب الآتي:

- مرفق 2 : تنفيذ الخطة التفصيلية لسنة 2018
- مرفق 3 :الخطة التشغيلية لسنة 2019
- مرفق 4 : أهم أنشطة 2020

وتوصي اللجنة بإقرار نتائج تنفيذ خطة العمل لسنة 2018 واعتماد الخطة التشغيلية لسنة 2019 و أهم أنشطة سنة 2020، كما توصى اللجنة بإحالة الهدف الفرعي الرابع 4.4 إلى لجنة تنمية القدرات باعتبارها ضمن مهام هذه اللجنة.

البند السادس : التواصل والتنسيق مع ممثل المنظمة العربية في لجنة المعايير التابعة للأنتوساي (PSC) واستعراض آخر المستجدات في أعمال اللجنة:

أثنى السيد رئيس لجنة المعايير المهنية والرقابية بالمنظمة العربية على تعاون ممثل الأربوساي في لجنة المعايير التابعة للانتوساي (PSC) مما مكن أعضاء اللجنة من متابعة

المستجدات في مجال المعايير ثمّ تولّى الرئيس عرض الأنشطة الحالية والمستقبلية للهياكل التي تعمل تحت غطاء اللجنة.

البند السابع : التنسيق مع اللجنة الفرعية للرقابة المالية والمحاسبة (FAAS)

قام السيد رئيس اللجنة بإطلاع أعضاء اللجنة على أهم الأنشطة التي بصدد تنفيذها من قبل اللجنة الفرعية للرقابة المالية والمحاسبة FAAS باعتبار أن ديوان المحاسبة بدولة الكويت عضوا بها، ومن ذلك تطوير موقع الكتروني جديد يساعد على تبادل المعلومات المتعلقة بالرقابة المالية والمحاسبة، ووضع إرشادات لتطبيق المعايير المهنية الخاصة بذلك.

البند الثامن: استعراض إطار الإنتوساي للإصدارات المهنية (IFPP) والاستفادة من هذا الاطار في أعمال اللجنة. وإجراءات ضمان جودة مخرجات اللجنة

استعرض رئيس اللجنة التصنيف الجديد لإصدارات الإنتوساي المهنية والرقابية المتوقع دخوله حيز التنفيذ في أواخر 2019 وذلك تنفيذا لقرارات مؤتمر الإنكوساي لسنة 2016 والمتضمن الانتقال من التصنيف الحالي المتضمن لأربع مستويات و هي مبادئ التأسيس ومتطلبات العمل الأساسية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ومبادئ الرقابة الأساسية و إرشادات رقابية بالإضافة إلى إرشادات الإنتوساي للحوكمة الرشيدة إلى التصنيف الجديد الذى يعتمد ثلاث

مستويات تتضمن الأولى مبادئ الانتوساى والثانية المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، والثالثة أدلة التدقيق (GUID).

البند التاسع: إجراءات ضمان الجودة الخاصة بلجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة:

تماشيا مع الإجراءات المعتمدة كمسار لتطوير ومراجعة الأدلة في مستوى منظمة الانتوساي اقترح رئيس اللجنة النظر في مسودة مسار ضمان جودة منتجات/ إصدارات اللجنة التي تم إعدادها بالاستئناس بالإجراءات المعتمدة من قبل مبادرة الانتوساي للتنمية. فتم التداول في شأنها وضبط صيغتها النهائية- المرفق 5. وتوصى اللجنة بتعميم هذه الإجراءات على رؤساء لجان المنظمة لإبداء الرأي في شأنها تمهيداً لاعتمادها من قبل المجلس التنفيذي.

البند العاشر: ستعراض المستجدات المتعلقة بأدلة الإنتوساي للدين العام.

تمّ إحاطة اللجنة علما بمشروع مجموعة العمل المعنية بالدين العام للانتوساي بخصوص مراجعة ودمج أدلة الانتوساي المعنية بالدين العام (وعددها 8 أدلة) لاستبعاد كل ما هو مكرر ومواءمتها مع معيار الانتوساي رقم 100 والخاص بالمبادئ الأساسية للرقابة على القطاع العام وذلك بهدف تطوير دليل ارشادي يتناول المفاهيم الأساسية للرقابة المالية والالتزام والأداء على الدين العام (GUID). ويسعى المشروع إلى نشر أدلة إرشادية لتسهل عملية التدقيق على الدين العام لتعود بالنفع على إدارة الدين العام بشكل خاص والإدارة الرشيدة بشكل عام ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من هذا المشروع في ديسمبر 2019.

البند الحادى عشر : ما يستجد من أعمال

تم تداول توصيات اللقاء العلمي حول " الدروس المستفادة من تطبيق معايير الانتوساي في الاعمال الرقابية " ـي استضافه ديوان المحاسبة بدولة الكويت خلال الفترة من 7 إلى 11 أكتوبر 2018. والتي رأت الأمانة عرضها على اللجنة للإطلاع عليها وأخذ ما تراه مناسبا في شأنها وهي:

1- التأكيد على ضرورة تفعيل معايير الإنتوساي على مستوى الأجهزة الأعضاء في المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.
2- التأكيد على توعية الأطراف ذات العلاقة بأهمية دعم استقلالية الأجهزة العليا للرقابة لأداء مهامها على الوجه الأمثل وفق معايير الإنتوساي.
3- وجوب وجود قاعدة بيانات لدى المنظمة العربية حول مدى تفعيل معايير الإنتوساي بالأجهزة العليا للرقابة الأعضاء.
4- ضرورة الاستفادة من التجارب الناجحة للأجهزة العليا للرقابة الأعضاء والتي وردت ضمن محور تجارب الأجهزة وتعميمها على باقي الأجهزة.
5- إيجاد الحلول المناسبة لتذليل المعوقات التي تواجه بعض الأجهزة الأعضاء في تطبيق معايير الإنتوساي.
6- ضرورة الاستفادة من الخبرات المتوفرة لدى الأجهزة الأعضاء في مجال المعايير وتحفيزها وتأطيرها لاختيار الآليات المناسبة لإرساء المعايير والعمل بها.
7- ضرورة إعداد الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء خطط تفصيلية لإرساء معايير الإنتوساي والتنسيق مع المنظمة عند إعدادها.
8- ضرورة تنفيذ مهمات رقابية مشتركة بين الأجهزة الأعضاء بما يساعد في تطبيق معايير الإنتوساي في الأعمال الرقابية.
9- ضرورة الاستفادة من عمليات قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة حسب إطار SAIPMF للوقوف على مواطن التحسين في تطبيق معايير الإنتوساي.

10-يجب زيادة الوعي الإعلامي للمجتمع ولأصحاب المصالح بأهمية التقارير التي تصدرها الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء.

11- الاستعانة بمبادرة تنمية الإنتوساي IDI في مجال معايير الإنتوساي وبناء قدرات الأجهزة الأعضاء.

12- ضرورة إنشاء إدارة ضمان الجودة لمتابعة إعداد التقارير وفق معايير الإنتوساي.

13- ضرورة يجاد نموذج للملف الرقابي الذي يوثق مراحل العمل الرقابي يكون بمثابة دليل إثبات على إتباع المعايير.

وبعد استعراض اللجنة لما ورد أعلاه وأخذا بعين الاعتبار التأخر الملموس في تبني وتطبيق معايير الأنتوساي من قبل الأجهزة العربية رغم الجهود المبذولة في هذا المجال رأت اللجنة ما يلي:

- جاءت بعض التوصيات متوافقة مع توجه اللجنة باعتبار أنها بصدد تنفيذ أنشطة تهدف إلى تحقيق هذه التوصيات وهذا بالنسبة للتوصيات 4 و6 و11و12.
- وفي خصوص التوصيات 1 و7و9 فقد استفادت الأجهزة الأعضاء من عدة برامج في مجال تطبيق المعايير وآخرها برنامج (3I) . ولقياس التقدم الحاصل في تطبيق المعايير وتعديل الآليات لبلوغ الأهداف المرجوة بات من الضروري استكمال أحد حلقات المسار بمتابعة ما تمّ انجازه. ولهذا الغرض انطلقت المنظمة في هذا المجال بمطالبة الأجهزة بتقييم أدائها وفق إطار قياس الأداء وحصلت في ذلك على عديد التقارير سيتم تحليلها وفق برنامج عمل لجنة تنمية القدرات . كما قامت المنظمة بتعميم استبيان أعدته الأمانة العامة بالتنسيق مع مبادرة الانتوساي للتنمية والمتعلق بتقييم برامج المبادرة وخاصة برنامج 3I وينتظر استكمال تحليل نتائجه بعد الحصول على جميع الإجابات.
- **وتبعا لذلك توصي اللجنة باعتماد هذا المنهج و دعوة الأجهزة إلى المبادرة بالإسراع بتبني وتطبيق معايير الإنتوساي ، إعداد خطة لهذا الغرض .**

البند الثاني عشر: تحديد موعد ومكان الاجتماع القادم للجنة:

تعقد اللجنة اجتماعها القادم قبل موعد انعقاد الاجتماع الثامن والخمسين للمجلس التنفيذي بشهر على الأقل وذلك في بلد احد الأجهزة الأعضاء في اللجنة أو في مقر الأمانة العامة عملا بأحكام الفصل الثاني من اللائحة التنظيمية للجنة.

وفي نهاية الاجتماع قدم أعضاء اللجنة جزيل الشكر وخالص الامتنان إلى معالي الدكتور حسام بن عبد المحسن العنقري رئيس ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية وإلى كافة العاملين بالديوان لما بذلوه من جهود صادقة لتسهيل أعمال اللجنة مما أسهم في إتمام عملها في أحسن الظروف وعلى ما حظي به الأعضاء من طيب الوفادة وكرم الاستقبال.

مقرر اللجنة

المشرف العام بالأمانة العامة

الأستاذ/ منجي الحمامي

رئيس اللجنة

30/11/2019

الدكتور/ سعود غصاب الزمانان